محاضرة رابعة في منهجية العلوم القانونية:

المطلب الثاني: المناهج الإجرائية:

بالإضافة الى المناهج العقلية المشتركة فان هناك انواعا أخرى من مناهج البحث العلمي والتي تتنوع ويفقا للأسلوب الإجرائي المعتمد في دراسة أحد العلوم، مثل المنهج المقارن الذي يهدف بصفة عامة إلى إبراز و تحديد الفوارق بين ظواهر اجتماعية لفهمها ومعرفة تأثير العوامل المختلفة عليها، وهناك المنهج الوصفي والمنهج التاريخي الذي يستعملان كثيرا في الابحاث القانونية الى جانب المنهج المقارن.

الفرع الأول: المنهج المقارن:

هو المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني و قانون أو عد' قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية أو القانون الفرنسي، وذلك لبيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسالة القانونية محل البحث، بهدف التوصل الى أفضل حل لهذه المسالة.

يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية و الاجتماعية، كمقارنة الظاهرة الاجتماعية في عدة مجتمعات أو مقارنتها في بعض المجالات الاقتصادية و السياسية و القانونية .[1]

و يتيح استخدام المنهج المقارن، التعمق و الدقة في الدراسة، و التحكم في موضوع البحث و التعمق في جانب من جوانبه. فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانب واحد من جوانب القانون الدستوري مثلا: الرقابة على دستورية القوانين مقارنة بين فرنسا والجزائر و يمكن أن تكون المقارنة إبراز خصائص و مميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة و إظهار أوجه الشبه و الاختلاف بينهما.

---

[1] - د. صالح طليس، مرجع سابق، ص 40.

و عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، فتطور علم السياسة مثلا مدين الى حد بعيد للمنهج المقارن، حيث استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم الدول اليونانية (المدن اليونانية) مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة، وقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير هذه المدن، ويعتبر ذلك ثورة منهجية في علم السياسة. كما استخدم كل من أرسطو و افلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، بقصد قبول أو رفض القضايا و الأفكار المطروحة للنقاش.

وحاليا فإن أهمية منهجية القانون المقارن ليست محل نقاش، و ما تزال تشهد السنوات المعاصرة نقاشا حيا و مكثفا حول التوجهات المستجدة في القانون المقارن، وقد ألهمت هذه النقاشات حتى من يعارضها من رجال القانون، فكل المحامين هم مقارنون تلقائيا عندما يجرون تمييزا أو يحاولون الحصول على استنتاجات في قضية ما. فهم يقارنون بين أحكام المحاكم و يجرون تقاطعا بينها من خلال إيجاد نقاط التشابه و الاختلاف و النظر، أو المقارنة بين الأحكام و النصوص القانونية و الإجتهادات السابقة. يمكن القول أن القانون المقارن يشكل ما هو امتداد للطبيعة البشرية[2].

و أفضل تعبير عن أهمية المنهجية المقارنة ما قاله رودولف فون جورهنغ" إن التفكير بدون مقارنة هو ليس بتفكير..... بغياب المقارنة يغيب كذلك التفكير العلمي و البحث العلمي". وعن مجالات المقارنة يتابع: " أنا أملك الخاصة أو الميزة غير المحظوظة التي تجعلني أقارن كل شيء يأتي أمامي، الأجنبي مع الوطني، أو الماضي مع الحاضر ".[3]

<u>الفرع الثاني: المنهج الوصفي:</u>

يعرف المنهج الوصفي بأنه " أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية و دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، و ذلك من أجل

---

[2] - د. صالح طليس، مرجع سابق، ص 41.

[3] - د. صالح طليس، نفس المرجع ، ص 42.

الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية الظاهرة". [4]

و يقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق و المعلومات و مقارنتها و تحليلها و تفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة. بمعنى آخر هو دراسة و تحليل و تفسير الظاهرة من خلال **تحديد خصائصها و أبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول الى وصف علمي متكامل لها.**

تعود جذور المنهج الوصفي إلى القرن الثامن عشر حين أجريت عمليات المسح الاجتماعي و الدراسات المبكرة في فرنسا وانجلترا. و لكن و رغم ذلك فإن أهم تطور مس المنهج الوصفي يعود إلى الدراسات الاجتماعية التي قام بها فريدريك لو بلاي سنة 1806 – 1882 بإجراء دراسات تصف الحالة الإقتصادية و الإجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا و لكن التطور الهام في المنهج الوصفي كان في القرن العشرين.

و يعد المنهج الوصفي من أكثر وأهم مناهج البحث الاجتماعي ملائمة لدراسة الواقع الاجتماعي، و هو يشكل الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع، إذ يمكننا من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع، فنصف ونتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته. لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية و الأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو التاريخية أو المسوح الاجتماعية.[5]

و يمر الباحث بعدة مراحل أثناء تطبيقه المنهج الوصفي وهي:

1 – تحديد المشكلة.

2 – صياغه فرضية معينة لها.

---

[4] - د. صالح طليس، نفس المرجع ، ص 42.

[5] - د. صالح طليس، مرجع سابق، ص 43.

3 – اختيار عينه مناسبة.

4 – تحديد طرق جمع البيانات.

5 – تصنيف البيانات للمقارنة.

6 – اختيار أدوات البحث (كالاستبيان أو المقابلة او الملاحظة).

7 – تحديد النتائج.

وتهدف الدراسات في هذا المجال الى استطلاع الرأي العام حول قضية او مسالة ذات طابع عام، وقد اتخذت البحوث عدة اتجاهات منها المجال السياسي و الاقتصادي والاجتماعي و يمكن استعمالها في المجال القانوني، مثلا: تأثير عقوبة الاعدام على نسبة الجرائم في مجتمع ما.[6]

الفرع الثالث: المنهج التاريخي:

يشكل المنهج التاريخي منهجا هاما من مناهج البحث العلمي الإجرائية، و الذي يمكن أن يستعمل لوحده في إنجاز البحوث العلمية، كما يمكن أن يكون منهجا محوريا في بحث آخر، تكون فيه مسألة البحث مسألة تاريخية.

أولا: تعريف المنهج التاريخي:

عرف المنهج التاريخي عدة تعريفات عامة وخاصة منها تعريف عام بأن: " الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، و التنبؤ بما سيكون عليه عله المستقبل."

[6] - د. صالح طليس، مرجع سابق، ص 43.

و منها تعريف أدق و هو: " وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والسجلات مع بعضها بطريقه منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي الى حقائق جديدة، وتقديم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية."

و يمكننا القول أن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي، يقوم بالبحث وا لكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث و الوقائع الماضية الموثقة و إعطاء تفسيرات علمية عامة على شكل نظريات و قوانين عامة وثابتة نسبيا. **ويعتمد** هذا المنهج البحثي على دراسة المسالة محل البحث في القوانين القديمة من أجل فهم حقيقتها في القانون المعاصر. فاعتماد هذا المنهج يساعد الباحث على فهم الحاضر من خلال دراسة و ملاحظة الماضي.[7].

يضطلع المنهج التاريخي بدور هام و أساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية التي تتمحور حول الوقائع والأحداث و الظواهر القانونية المتطورة و المتغيرة باعتبارها وقائع و أحداث وظواهر إنسانية في الأصل.[8]

ثانيا: خطوات المنهج التاريخي:

تنحصر خطوات المنهج التاريخي في عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة وهي:

I: تحديد المشكلة: لا يختلف أسلوب تحديد المشكلة في المنهج التاريخي عنه في مناهج وأساليب البحث العلمي الأخرى لأن طرائق تحديد المشكلة هي نفسها في جميع المناهج العلمية بغض النظر عن موضوع الدراسة والمنهج المستخدم فيها.

II: جمع مصادر المعلومات في البحث التاريخي

تقسم مصادر المعلومات في المنهج التاريخي إلى قسمين رئيسين هما:

---

[7] - د. صالح طاليس، مرجع سابق، ص 44.

[8] - د طاليس، نفس المرجع، ص 44.

1/ **المصادر الأولية للمعلومات** :وتضم المعلومات الأصلية التي تكون أقرب ما يمكن إلى الواقع، وتعكس الحقيقة.

2 / المصادر الثانوية للمعلومات : وهي التي تعتمد على المصادر الأولية وتقوم بتصنيفها أو تلخيصها أو مراجعتها...إلخ.

تتعدد مصادر المعلومات في دراسات المنهج التاريخي ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

-السجلات والوثائق بمختلف أنواعه مثل :الدساتير، القوانين وسجلات المحاكم، الصحف والكتب القديمة والمنشورات بأنواعها، الصور والأفلام والخرائط، الأساطير والحكايات الشعبية، السير الذاتية واليوميات، الوصايا، العقود بأنواعها...إلخ.

-الآثار والشواهد التاريخية :وهذه تتمثل في بقايا ومخلفات العصور السابقة مثل بقايا المدن والهياكل والمدرجات والمدافن والمخطوطات...إلخ.

-الدراسات التاريخية القيمة :وتشمل هذه الكتب والدراسات التاريخية بأنواعها المختلفة والملفات والوثائق والسجلات.

-شهود العيان.

-الزيارات الميدانية للمتاحف والآثار والوثائق والمواقع التاريخية.

-المكتبات المختلفة ومراكز التوثيق ومراكز المعومات[9].

ثالثا: نقد المعلومات في البحث التاريخي:

لما كانت مصادر المعرفة في البحث التاريخي تقوم على الملاحظة غير المباشرة وتمتاز بقدمها، فإن على الباحث أن لا يسلم بصدق هذه المعلومات وبأنها تقدم وصفا موثوقا به للظواهر والأحداث بل لابد أن يفحصها ويمحصها ليتأكد من دقتها وصدق محتواها خصوصا وأنها عرضة للتعديل المقصود وغير المقصود، فهي تكتب أو تعدل حسب وجهة نظر فئة أو جهة أو شخص معين، ولكي يتأكد من الباحث من صدق المعلومات التي حصل عليها ودقتها فإنه يقوم بنقدها ودراستها على مستويين هما:

---

[9] - هشام حسان ، منهجية البحث العلمي، مطبعة الفنون البيانية، الجلفة، الجزائر، 2007 ، ص53 .

I-النقد الخارجي للوثائق التاريخية:

يرتبط نقد المعلومات الخارجي بمدى صدق وأصالة مصدر المعلومات أيا كان نوعه وشكله، ويركز كذلك على تحقيق شخصية المؤلف والكتاب وزمن الوثيقة ومكان صدورها، وتثار في هذا الصدد من الأسئلة التي لابد أن يجد :الباحث الإجابة المقنعة لها مثل[10]1

- في أي عصر ظهرت الوثيقة أو المصدر؟
- من هو الكاتب أو المؤلف؟
- وهل هو الذي كتب النسخة الأصلية من الوثيقة؟
- هل الوثيقة التي يعتمدها هي النسخة الأصلية أم صورة عنها؟
- وإذا كانت صورة عن الأصل فهل يمكن العثور على النسخة الأصلية؟
- متى ظهرت الوثيقة لأول مرة؟
- وأين؟

ولكي يتتبع الباحث أصول الوثائق أو اكتشاف ما به من تزوير وتعديل فإنه يبدأ بفحص دقيق لمحتواها ولغتها بناء على معايير وأسس معينة مثل:

- ✓ التأكد من حدوث أي تعديل أو تغيير على الوثيقة.
- ✓ هل التعديل أو التغيير الذي يطرأ كان للزيادة أم للحذف من الوثيقة؟
- ✓ أين تم التعديل أو التغيير ولماذا ؟
- ✓ هل كتبت الوثيقة بلغة العصر المنسوبة إليه؟

II-النقد الداخلي للوثائق التاريخية:

يركز النقد الداخلي على التأكد من مدى صحة محتوى المادة التي تحويها الوثيقة أو المصدر ويتم ذلك من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة ذات العلاقة بموضوع الوثيقة مثل:

- هل هناك أي تناقض في محتوى الوثيقة أو موضوعها؟
- هل قدم المؤلف الحقيقة كاملة أم حاول تشويهها وتحريفها ؟
- لماذا قام المؤلف بكتابة الوثيقة ؟

---

[10] - هشام حسان، نفس المرجع ، ص55.

- هل توجد وثائق أخرى تعود لنفس العصر وتتفق مع الوثيقة في محتواها ؟
- هل كتبت الوثيقة بناء على ملاحظة مباشرة أم غير مباشرة ؟

والجدير بالذكر أن عملية النقد بشقيها الخارجي والداخلي ليست عشوائية وإنما تتم وفق أصول وقواعد عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

❖ لا تشمل الوثائق القديمة أحداثا تاريخية حدثت في عصور لاحقة.

❖ إهمال الوثيقة لذكر بعض الأحداث في العصر الذي كتبت فيه لا يعني أن مؤلف الوثيقة يجهل هذه الأحداث بل قد يكون تجاهلها لسبب أو لآخر[11].

❖ لا يجب تبخيس قيمة أي مصدر كما لا يجب إعطاؤه أكثر مما يستحق من أهمية.

❖ يجب الاعتماد على أكثر من مصدر للتأكد من الحقائق والأحداث ومقارنتها مع بعضها البعض والتأكد من تطابقها[1] .

III: مرحلة التركيب:

تقوم مرحلة التركيب على الخطوات التالية:

1- تكوين صورة واضحة حول كل حقيقة من الحقائق المكتشفة.

2- تصنيف الحقائق إلى فئات حسب التسلسل المنطقي للأحداث.

3- ملء الفراغات التي تحدث أثناء تصنيف الحقائق وتتم عملية الملء إما بمحاكمة تركيبية سلبية وهي إسقاط الحادث الذي لم يرد في الوثائق أو بمحاكمة تركيبية إيجابية وهي استنتاج حوادث لم تذكر ولكنها وقعت.

4- ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية، أي البحث عن أسباب وقوع الحوادث وعلاقتها ببعضها وقد ظهرت عدة مدارس فلسفية تفسر لنا التاريخ وآخر هذه المدارس المدرسة التركيبية الشاملة وهي التي تعتد بكل الأسباب) الاقتصادية، الاجتماعية، الجغرافية (...وتنتهي عملية التركيب باستخراج القوانين والنظريات التي تفسر لنا الأحداث التاريخية.[12]

---

[11] - هشام حسان، نفس المرجع ، ص55 :

[12] - رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 174.